

## لتبادل الخبرات وتطوير مشاريع المخترعات وتسويقها عالمياً

# «مبرة السعد» توقع مذكرة تفاهم مع الشبكة العالمية للمخترعات



الشيخة فادية سعد العبدالله و جنات الشهاب توقعان الاتفاقية

يذكر أن (الشبكة العالمية للمخترعات والمبتكرات) منظمة مستقلة غير ربحية تهدف إلى مساعدة النساء اللواتي لديهن اختراعات وابتكارات مشرقة والنهوض بهن حتى يتمكن من تحقيق النجاح في الأسواق العالمية.

مختلف المشاريع في الشرق الأوسط، وأشارت إلى أن المذكرة تهدف إلى تبادل الخبرات والثقافات بما يصب في مصلحة المخترعات والمبتكرات في الشرق الأوسط وإيجاد فرص متبادلة لهن لتطوير مشاريعهن واستثمارها في الأسواق العالمية. وأوضحت أن شبكة الشرق الأوسط ستضم جائزة (الابتكار) السنوية لدعم الاختراعات والابتكارات ونهايتها للمشاركة في جائزة الشبكة العالمية للاختراع في لندن. وأفادت أنه قام بتوقيع المذكرة

وقعت مبرة السعد للمعرفة والبحث العلمي الكويتية مذكرة تفاهم مع الشبكة العالمية للمخترعات والمبتكرات لتبادل الخبرات وإيجاد الفرص للمخترعات لتطوير مشاريعهن وتسويقها عالمياً. والخميس أن المذكرة تنص على إطلاق شبكة الشرق الأوسط للاختراع برئاسة المهندسة جنات الشهاب من الكويت في 8 مارس 2020 تحت مظلة المبرة وبالتعاون مع الإتحاد الكويتي للجمعيات النسائية لدعم

الشباب: تشكيل لجنة فنية «مفتوحة العضوية» برئاسة الكويت لناقشتها

## «النقل العربي» يشيد بدراسة الكويت عن آلية تفعيل الاتفاقيات



خلود الشهاب

أشاد مجلس وزراء النقل العرب أول أمس الأربعاء بالدراسة الشاملة التي قدمتها الكويت حول آلية تفعيل الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ ولم تفعل أو حتى القرارات التي لم يتم التصديق عليها. وجاء ذلك في تصريح أدلت به رئيسة وفد الكويت في الدورة العادية (32) لاجتماع مجلس وزراء النقل العرب وكيئة وزارة المواصلات المهندسة خلود الشهاب لـ (كونا) في ختام الاجتماع.

وقالت الشهاب إن المجلس الوزاري العربي أعرب عن شكره للكويت على هذه الدراسة الشاملة المختصة مضيفة أن الدراسة «جاهزة وسيتم وضع المشروع الأخيرة عليها وستسلم إلى الامانة العامة لجامعة الدول العربية لاتخاذ قرار بشأنها على أن تعمم على كافة الدول الأعضاء».

وأشارت إلى أن المجلس شكل لجنة فنية «مفتوحة العضوية» برئاسة الكويت لمناقشة كافة التصورات التي قدمتها الدراسة العربية عن الارتياح لأن تكون هذه الدراسة أهم البنية والمطروحة على مجلس وزراء النقل العرب فضلا عن تقديم الشكر للكويت بهذا الخصوص.

وعن اجتماع الدورة (24) بالوزارة جراح العلي.

## الجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تختتم دورتها الثالثة عشرة



عبد الله السجاري

اختتمت المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أعمال دورتها الثالثة عشرة للجمعية العامة والتي عقدت خلال الفترة من 10-14 نوفمبر 2019 في الدوحة بإصدار عدة توصيات من شأنها الارتقاء بالعمل الرقابي والمحاسبي.

وأعلن رئيس قسم العلاقات العامة بإدارة الإعلام والعلاقات العامة ومركز المعلومات عبد الله السجاري عن فوز ديوان المحاسبة برئاسة لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ثلاث سنوات قادمة وذلك خلال انعقاد المجلس التنفيذي التاسع والخمسين للمنظمة استمرراً لرائستها للجنة منذ عام 2016.

وأضاف السجاري أن المنظمة العربية أقرت برنامج عملها في مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات الثلاث القادمة 2020 - 2022 حيث تم اعتماد 15 برنامجاً تدريبياً تعقد خلال السنوات الثلاث، كما اعتمدت الجمعية البرنامج المالي والذي أعده المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والخمسين.

وبين أن الجمعية العامة انتخبت ديوان المحاسبة بدولة الكويت لعضوية المجلس التنفيذي للمنظمة إضافة إلى ثلاثة أجهزة أعضاء وهي المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية إضافة إلى مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية خلفاً للأجهزة التي انتهت مدتها في المجلس.

كما اعتمدت الجمعية العامة التعديلات المدخلة على النظام الأساسي للمنظمة، إضافة إلى اعتماد التقرير حول تقدم تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2018-2020، وتعيين لجنة الرقابة

الفارس: نحرص على دعم ومساعدة الدول النامية

## الكويت تقدم مساهمات طوعية بـ 6.4 مليون دولار لوكالات الأمم المتحدة



ضاري الفارس يلقي كلمة الكويت

أعلنت الكويت مساهماتها الطوعية لعام 2020 لعدد من وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة بقيمة 6.4 مليون دولار أمريكي مجددة التزامها بمواصلة دعمها للأنشطة الإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقاها المحقق الدبلوماسي ضاري الفارس في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنسانية مساء الأربعاء. وقال الفارس: «بعد مرور أربع سنوات على اعتمادنا جدول أعمال التنمية المستدامة أصبحنا على يقين بأن الطريق لا يزال طويلاً نتيجة بطء التقدم المحرز خلال تلك السنوات حيث أن هناك العديد من الدروس المستفادة التي يمكن الاسترشاد بها مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص الجديدة المستمدة من التقدم العلمي والتكنولوجي والابتكار».

وأضاف أن «ذلك سيساهم في معالجة أوجه القصور والنصدي لمعوقات التنفيذ التي تواجهها الدول النامية وتهيئة الأرضية الإنمائية المناسبة لها لتنفيذها للاعلان السياسي الصادر عن قمة التنمية المستدامة لعام 2019 الذي جددنا به العزم لبذل كل ما بوسعنا من جهود لتعزيز مسيرة التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها بحلول عام 2030».

وأشار الفارس إلى أن حرص الكويت على دعم ومساعدة الدول النامية وفقاً لاحتياجاتها بالتعاون مع كافة الشركاء الإنمائيين يأتي إيماناً منها بأهمية الشراكة لتعزيز الجهود الدولية للتصدي للتحديات الإنمائية القائمة والناشئة وخاصة تلك ذات الصلة بتغير المناخ.

وأضاف «يأتي ذلك باعتبار أننا نشترك جميعاً في مسؤولية دعم عملية التنمية الشاملة فضلاً عن إيجاد حلول لتلك التحديات والعقبات مع الأخذ بعين الاعتبار تباين الأعباء وتفاوت القدرات بين الدول النامية».

وأكد الفارس أن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها الكويت ومساهماتها في المؤسسات والمنظمات الدولية دليل على نهجها الإنساني والإنمائي المعهود على المستويين الرسمي والشعبي وذلك على الرغم من أن الكويت مصنفة وتعد من الدول النامية إلا أنها عكفت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية المسندة لها باعتبارها دولة متقدمة.

وأوضح أن الكويت قامت منذ عام 2008 بتوجيه ما نسبته 10 في المئة من إجمالي مساهماتها للدول المنكوبة عبر الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة وخصصت مبلغ 15 مليار دولار أمريكي للأعوام 2015-2030 لتمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية

عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وبين الفارس أن المساهمات تشمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بواقع مليون دولار إضافة إلى المساهمة بمليون دولار لكل من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة.

وأضاف أن المساهمات تشمل أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بواقع 570 ألف دولار إضافة إلى مساهمة 500 ألف دولار لكل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولفت الفارس إلى أن «منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تمر بعملية إصلاح

تهدف إلى تحسين وتطوير أدائها المؤسسي حيث تدعم الكويت الدور الريادي الذي تقوم به أجهزة وبرامج الأمم المتحدة المختلفة في دعم الأنشطة الإنمائية والإنسانية حول العالم استجابة لما تحتاجه الدول النامية لتحقيق الأهداف المتفق عليها لضمان تنام وتوافق جهودها مع أوضاعهم الخاصة وأولوياتهم الوطنية».

وأعلن عن منحة طوعية بمبلغ 500 ألف دولار أمريكي للصندوق الاستئماني لنظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه لكفالة الانتقال الناجح على أن يتم الاستقطاع من مساهمة الكويت الطوعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومقسم للعامين 2020-2021 وسيتم تخصيصه لأنشطة المنسق المقيم لدى الكويت.

وأكد الفارس أن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها الكويت ومساهماتها في المؤسسات والمنظمات الدولية دليل على نهجها الإنساني والإنمائي المعهود على المستويين الرسمي والشعبي وذلك على الرغم من أن الكويت مصنفة وتعد من الدول النامية إلا أنها عكفت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية المسندة لها باعتبارها دولة متقدمة.

وأوضح أن الكويت قامت منذ عام 2008 بتوجيه ما نسبته 10 في المئة من إجمالي مساهماتها للدول المنكوبة عبر الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة وخصصت مبلغ 15 مليار دولار أمريكي للأعوام 2015-2030 لتمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية

عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وبين الفارس أن المساهمات تشمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بواقع مليون دولار إضافة إلى المساهمة بمليون دولار لكل من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة.

وأضاف أن المساهمات تشمل أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بواقع 570 ألف دولار إضافة إلى مساهمة 500 ألف دولار لكل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولفت الفارس إلى أن «منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تمر بعملية إصلاح

تهدف إلى تحسين وتطوير أدائها المؤسسي حيث تدعم الكويت الدور الريادي الذي تقوم به أجهزة وبرامج الأمم المتحدة المختلفة في دعم الأنشطة الإنمائية والإنسانية حول العالم استجابة لما تحتاجه الدول النامية لتحقيق الأهداف المتفق عليها لضمان تنام وتوافق جهودها مع أوضاعهم الخاصة وأولوياتهم الوطنية».

وأعلن عن منحة طوعية بمبلغ 500 ألف دولار أمريكي للصندوق الاستئماني لنظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه لكفالة الانتقال الناجح على أن يتم الاستقطاع من مساهمة الكويت الطوعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومقسم للعامين 2020-2021 وسيتم تخصيصه لأنشطة المنسق المقيم لدى الكويت.

## «الصححة» تنفي تفشي «الإنفلونزا» في مستشفى العبدان



نفت وزارة الصحة أول أمس ما يتم تداوله من أخبار حول تفشي وبائي لفيروس الإنفلونزا في مستشفى العبدان الحكومي. وقالت الوزارة في بيان صحفي إن الحالات المسجلة بفيروس الإنفلونزا تدخل ضمن المعدلات المتوقعة خلال فترة تقلبات الجو والتغير بين الفصول علماً أن الإوبئة متوفرة في الصيدليات والمستودعات على شكل أقراص وكذلك شراب للأطفال.

وبينت أن التطعيم الواقي من الإنفلونزا الموسمية متوفر في مراكز الصحة الوقائية ومراكز التطعيم في جميع محافظات البلاد. ودعت (الصحة) المواطنين لأخذ التطعيمات الوقائية ضد الإنفلونزا الموسمية مدار الساعة من خلال نظام الرصد الوبائي الأعداد والمعدلات المسجلة للإنفلونزا الموسمية وغيرها من الأمراض السارية ضمن برامج الترصد والوقاية من الأمراض بقطاع الصحة العامة.

في إطار تنفيذ خطته التدريبية لسنة 2020/2019

## «ديوان المحاسبة» يختتم ثلاث برامج تدريبية

اختتم ديوان المحاسبة ثلاث برامج تدريبية الأول بعنوان (معايير المحاسبة الدولية الحكومية IPSAS) والثاني بعنوان (قانون حماية البيئة المعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 99 لسنة 2015) والثالث بعنوان (دليل قواعد السلوك الأخلاقي لموظفي ديوان المحاسبة) في إطار تنفيذ خطته التدريبية لسنة 2020/2019.

وأستهدف البرنامج الأول (معايير المحاسبة الدولية الحكومية IPSAS) الموجهة إلى كافة فئات المدققين في قطاع الوزارات الإدارات الحكومية وقطاع الجهات الملحقه وإدارتي الرقابة المسبقة وموظفي إدارة الشؤون المالية، تنمية مهارات المشاركين على تطبيق معايير المحاسبة الدولية الحكومية، وتناول البرنامج تعريف معايير المحاسبة الدولية الحكومية والجهة المعنية بإصدارها، ومعايير المحاسبة الدولية الحكومية بالإضافة إلى هيكل وفرضيات الأسس المتبعة في معايير المحاسبة الدولية الحكومية.

أما البرنامج الثاني الذي جاء بعنوان (قانون حماية البيئة المعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 99 لسنة 2015) الموجهة إلى كافة مدققين الديوان فاستهدف تعريف المشاركين بأحكام قانون حماية البيئة الجديد رقم (42) لسنة 2014 والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم (99) لسنة 2015، ونطاق تطبيقه وأهدافه، وتناول البرنامج أهم التعاريف في قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 ونطاق تطبيق القانون وأهدافه واختصاصات المجلس الأعلى للبيئة والهيئة العامة للبيئة بالإضافة إلى البيئة الأرضية وحمياتها من الثلوث ونطاق الحماية للبيئة البحرية.

والبرنامج الثالث الذي جاء بعنوان (دليل قواعد السلوك الأخلاقي لموظفي ديوان المحاسبة) والموجهة إلى كافة القانونيين في جميع قطاعات الديوان فاستهدف إكساب المشاركين المهارات اللازمة للكتابة القانونية المتميزة وإمدادهم بالمعلومات اللازمة للإيضاح القانوني، وتناول البرنامج مهارات الصياغة واستخدام اللغة القانونية، والشروط الموضوعية لكتابة المذكرات القانونية والشروط الشكلية لكتابة المذكرات القانونية، بالإضافة إلى أصول وقواعد إعداد المذكرة القانونية والمذكرات المرافقة للتحقيقات الإدارية.